COFI:AQ/VII/2013/9

A

June 2013

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

# لجنة مصايد الأسماك

## اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية

## الدورة السابعة

## سان بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، 7–11 أكتوبر/تشرين الأول 2013

## جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني المؤقت

## توطيد التعاون الدولي من أجل تسريع التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية

**موجز تنفيذي**

تسعى هذه الورقة إلى تهيئة المجال لتبادل المعلومات والخبرات بشأن التعاون الدولي في مجال تربية الأحياء المائية. وتؤكد أن تحسين التعاون الدولي في هذا القطاع أمر بالغ الأهمية إذا كان له مواصلة النمو بغية تمكين العالم من تلبية الطلب العالمي المتزايد على أسماك مأمونة وذات جودة، وكذلك على غيرها من الأغذية المائية الأخرى. وتوضح هذه الورقة بعض ما أحرز من تقدم مؤخراً في التعاون الدولي في مجال تربية الأحياء المائية، وتبحث فوائده المحتملة، وتستعرض بعض الأدوات الرئيسية المستخدمة في الوقت الذي تتحرى فيه عن سبل تعزيز مثل هذا التعاون. وبالإضافة إلى التدريب وبناء القدرات، ما يزال التعاون الدولي في مجال تربية الأحياء المائية يعزز نقل التكنولوجيا ونشرها فيما بين البلدان. كما لا يزال هذا التعاون يؤدي إلى استراتيجيات إقليمية متسقة لتنمية تربية الأحياء المائية في بعض الأماكن. ونتيجة لتحسّن التعاون، زادت إنتاجية تربية الأحياء المائية، وتعزّز الأمن الغذائي والتغذوي، كما توفرت فرص العمل وتوليد الدخل على طول سلسلة القيمة.

*طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org*

وتشكّل المؤتمرات الدولية الرئيسية، إلى جانب لجنة المنظمة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية وشبكة هيئات المنظمة الإقليمية لمصايد الأسماك، وكذلك ترتيبات التعاون الثنائي والثلاثي، والتشبيك الإقليمي، المنابر الرئيسية للنهوض بهذا التعاون. وتمكن الدعوة إلى التعاون الدولي أيضاً إقامة شراكات استراتيجية، وتوسيع نطاق ترتيبات التعاون الثنائي، والتعاون بين الجنوب والجنوب، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع، وتشجيع المشاريع المشتركة، وترويج استخدام أكبر للاتحادات في تربية الأحياء المائية، وضمان استدامة الشبكات الموجودة.

**اللجنة الفرعية مدعوة إلى القيام بما يلي:**

(1) مراجعة هذه الورقة وتبادل الخبرات الوطنية والإقليمية في التعاون في مجال تربية الأحياء المائية؛

(2) استكشاف وتبادل السبل الإضافية لتعزيز التعاون الدولي في مجال تربية الأحياء المائية بصفة عامة؛

(3) التفكير ملياً وإسداء المشورة بشأن وسائل معالجة المسألة المتكررة المتمثلة بتمويل الشبكات الإقليمية لتربية الأحياء المائية، التي تؤثر على قدرتها على الاستدامة؛

(4) إسداء المشورة إلى الأمانة بشأن سبيل التقدم فيما يتعلق بمسألة تحسين التعاون الدولي في تربية الأحياء المائية.

## المقدمة والأساس المنطقي:

1- بإنتاج حوالي 62.7 مليون طن من الأسماك على المستوى العالمي في عام 2011 وبمعدل نمو سنوي بلغ في العقد الماضي 6.1 في المائة، لا يزال التوسع في تربية الأحياء المائية أكبر مما تحققه الصناعات الأخرى المنتجة للأغذية.

2- يتفاوت هذا النمو بين الأقاليم وفي داخل كل إقليم وبين البلدان[1]. كما أنه يحدث أيضاً في أحسنِ الأحوال، في سياق تزايد سكان العالم وفي ظل الركود في الإنتاج العالمي من المصايد الطبيعية[2].

[1] على سبيل المثال، في عام 2011، أنتجت آسيا حوالي 55.5 مليون طن من الأسماك أو 88.5 في المائة من الإنتاج العالمي، واستأثرت ثلاثة بلدان وحدها بـ 82.9 في المائة من هذه الحصة (الصين: 69.5 في المائة؛ والهند: 8.2 في المائة؛ وفيت نام: 5.1 في المائة).أما في أفريقيا، التي أنتجت حوالي 1.4 مليون طن أو 2.2 في المائة من المجموع العالمي، فقد شكّل إنتاج مصر ( 70.6 في المائة) ونيجيريا (15.8 في المائة) وأوغندا (6.1 في المائة) 92.5 في المائة من إنتاج هذه المنطقة. كما هيمنت على إنتاج تربية الأحياء المائية في الأمريكيتين (4.7 في المائة من الإجمالي العالمي) ثلاثة بلدان أيضاً (شيلي: 32.5 في المائة؛ والبرازيل: 21.4 في المائة؛ والولايات المتحدة الأمريكية: 13.5 في المائة)، شكل إنتاجها 67.4 في المائة من إجمالي المنطقة. والحال شبيه في أوروبا التي تنتج 2.7 مليون طن أو 4.3 في المائة من الإجمالي العالمي، فقد جاء 61.6 من هذا الانتاج من النرويج (42.5 في المائة) وإسبانيا (10.1 في المئة) وفرنسا (8.4 في المائة). (مقتبس من دائرة الإحصاءات والمعلومات التابعة لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة لعام 2013– إنتاج تربية الأحياء المائية 1950–2011. قاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بمصايد الأسماك FISHSTAT Plus– وهو برنامج حاسوبي للمتسلسلات الزمنية الإحصائية الخاصة بمصايد الأسماك [على الإنترنت أو القرص المضغوط]. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. متاح على: http://www.fao.org/fishery/statistics/software/fishstat/en.

[2] إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة 2011، *تربية الأحياء المائية في العالم* 2010. الورقة التقنية رقم 1/500 الصادرة عن إدارة تربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة، روما، 105 صفحات.

3- إذا ما ظلت وجهة التركيبة السكانية وإنتاج المصايد الطبيعية هذه على حالها، فإن هذا السيناريو سيعني ضمناً أنه يتعين على إنتاج تربية الأحياء المائية أن يواصل النمو إذا كان للعالم أن يلبي الطلب المتزايد على أسماك مأمونة ذات جودة، وعلى غير ذلك من الأغذية المائية الأخرى.

4- يشكّل الحفاظ على زخم تنمية تربية الأحياء المائية تحدياً من عدة نواحي. فهناك تزايد في عدد وشدة المخاطر الناجمة عن الظروف الطبيعية غير الملائمة. وما تزال تتزايد ندرة الأراضي والمياه، والموارد المالية والإنتاجية الأساسية الأخرى اللازمة لتربية الأسماك والمنتجات المائية الأخرى. ومع تزايد ندرة هذه الموارد، يشتد التنافس على الحصول عليها. ويستمر تنامي اتساع الفروق في المهارات والتكنولوجيات بين البلدان والأقاليم[3].

5- لكن من الناحية الإيجابية، يمكن أن تشكّل مثل هذه التحديات التي تواجهها البلدان والأقاليم الفرادى فرصاً للعالم ككل لزيادة إنتاج تربية الأحياء المائية.

6- يمكن للمجتمع الدولي، من بين جملة أمور أخرى، أن يلجأ إلى الأبحاث والتعليم وتبادل المعلومات لتعزيز التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية وتحدي الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية على تربية الأحياء المائية؛ وتلك مسألة ذات اهتمام مشترك. ويمكن أن تجري بين البلدان، وفيما بين الأقاليم، مقايضة للموارد المادية والبشرية والمالية وغيرها من الموارد والمهارات والتكنولوجيات، التي قد تفسر، بالإضافة إلى السياسات، الجزء الأكبر من التفاوت في تنمية تربية الأحياء المائية بين البلدان وبين والأقاليم[4]. ويمكن نشر المعلومات سريعاً وبسهولة عبر الحدود الوطنية والإقليمية. وسينجم عن الزيادة في إنتاج الأسماك والمنتجات المائية الأخرى في البلدان والأقاليم توفر قدر أكبر من هذه المنتجات على المستوى العالمي لإطعام البشرية وضمان عالم أكثر يسرا.

7- يمكن للبلدان والأقاليم من خلال تبادل المعلومات والخبرات أن تعزز قدراتها على تنفيذ مواد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد المتعلقة بتربية الأحياء المائية، وبالتالي ضمان استدامة تنمية القطاع وفوائده للمجتمع.

8- في أي من هذه السناريوهات، الأساس هو توثيق المجتمع الدولي لعلاقاته والعمل معاً بقدر أكبر من الانسجام والتضافر. ويتطلب التقارب والعمل بوئام تقوية العلاقات الدولية وتعزيز التعاون الدولي.

[3] على الرغم من أن عمليات تربية الأحياء المائية تدار داخل المياه الإقليمية لبلد بمفرده، وبالتالي ينظر إليها البعض على أنها مسألة وطنية، إلاّ أن بلداناً كثيرة تجابه المسائل نفسها. وهذا يعني أن العديد من المشاكل التي تواجه تربية الأحياء المائية الدولية يمكن حلها على نحو أفضل بالتعاون الدولي على نطاق أوسع.

[4] تستطيع المناطق والبلدان التي لديها موارد كثيرة، ولكن مهارات ومعارف أقل كفاءة، الحصول بسهولة أكثر على التكنولوجيات المبتكرة والرائدة من أماكن أخرى. أما المناطق والبلدان الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية التي لديها موارد مادية أقل فيمكنها الحصول على موارد مناطق وبلدان أخرى، مثلاً من خلال مشاريع مشتركة أو أي نوع آخر من الشراكات.

9- الغرض من هذه الورقة هو عرض بعض التقدم الذي أحرز مؤخراً في التعاون الدولي في مجال تربية الأحياء المائية وعدد من الدروس الرئيسية المستفادة من سنوات التجربة. وتهدف الورقة أيضاً إلى تهيئة المجال لتبادل الخبرات الوطنية والإقليمية في هذا الاجتماع واستكشاف سبل ووسائل تعزيز هذا التعاون لتحقيق مزيد من النهوض بهذا القطاع.

10- قد يكون نطاق التعاون الدولي في تربية الأحياء المائية عالمياً وبين الأقاليم أو فيها. وقد يكون هذا التعاون على المستوى الإقليمي بين البلدان المتجاورة والبعيدة على حدٍّ سواء.

**المعالم الرئيسية في تعزيز التعاون الدولي في مجال تربية الأحياء المائية**

11- لعبت منظومة الأمم المتحدة على المستوى العالمي دوراً هاماً وفريداً في التعاون الدولي فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتربية الأحياء المائية.

12- يسّرت منظومة الأمم المتحدة سلسلة من الاجتماعات الرئيسية بشأن مواضيع مختلفة في تربية الأحياء المائية وكذلك تشكيل مجموعة من التنظيمات والبرامج الدولية المتعلقة بتربية الأحياء المائية[5]. وفي معظم الحالات، لعبت منظمة الأغذية والزراعة دوراً محفزا. وترد أدناه بعض الأمثلة الرئيسية.

13- في عام 1976، نظّمت الفاو *''المؤتمر الفني بشأن تربية الأحياء المائية''* في كيوتو، اليابان. وكان هذا المؤتمر أول من لفت الانتباه إلى الأهمية الاقتصادية المحتملة لتربية الأحياء المائية، ودعا إلى التعاون الدولي لترويجها.

14- بحث المؤتمر مجموعة متنوعة من الفرص لتنمية تربية الأحياء المائية (بما في ذلك التكنولوجيا والعلوم والتشبيك، وكذلك القدرات البشرية والتعزيز المؤسسي) ووضع ''استراتيجية عالمية لتنمية تربية الأحياء المائية''، أصبحت تعرف أيضاً باسم ''استراتيجية كيوتو''[6].

15- شملت *استراتيجية كيوتو* إنشاء شبكات إقليمية لمراكز تربية الأحياء المائية في المناطق الأقل رخاء في العالم.

16- كان الهدف من هذه المراكز تطوير واختبار تقنيات تربية الأحياء المائية وتدريب الموظفين وإعداد ونشر المعلومات، لتصبح فيما بعد منظمات حكومية دولية[7]. وهناك مثلان رئيسيان راسخان في هذا الصدد هما ''شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادئ'' و''شبكة تربية الأحياء المائية في الأمريكيتين''.

[5] عززت منظمات دولية وجهات مانحة ومؤسسات وتعاونيات أخرى وكذلك البلدان نفسها التعاون الدولي.

[6] أيّد المؤتمر العالمي بشأن مصايد الأسماك الذي انعقد عام 1984 هذه الاستراتيجية.

[7] منظمة الأغذية والزراعة، 1976، تقرير مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة التقني بشأن تربية الأحياء المائية، كيوتو، اليابان، 26 مايو/ أيار 26 إلى 2 يونيو/حزيران 1976. (تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن مصايد الأسماك رقم 188، روما، 93 صفحة).

17- منذ أوائل الثمانينات، أدت *استراتيجية كيوتو* إلى زيادة كبيرة في المساعدة الفنية والمالية من المانحين من المجتمع الدولي من خلال مشاريع وطنية وإقليمية لتربية الأحياء المائية في أنحاء العالم. وقد نفّذت شبكة عالمية من المراكز الإقليمية لتربية الأحياء المائية في جميع أنحاء العالم قامت بتنظيمها منظمة الأغذية والزراعة/البرنامج الإقليمي لتنمية وتنسيق تربية الأحياء المائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[8] مشاريع صيغت في إطار هذه الاستراتيجية[9].

18- ساهمت *الاستراتيجية* أيضاً في تعزيز القدرات البشرية في تربية الأحياء المائية وتمكين التحول في تربية الأحياء المائية في كثير من البلدان النامية من نشاط اقتصادي تقليدي موجه نحو الكفاف في معظمه إلى نشاط اقتصادي حيوي يستند إلى العلم. وعلاوة على ذلك، دفعت بالتعاون الفني فيما بين البلدان النامية لتوسيع تربية الأحياء المائية ووضع إطار للتعاون الإقليمي في هذا القطاع.

19- هناك أمر ثانٍ يوضح دور المنظمة في تعزيز ودعم التعاون الدولي في مجال تربية الأحياء المائية هو تنظيمها في عام 2000 *''مؤتمر تربية الأحياء المائية في الألفية الثالثة''* في بانكوك، تايلند[10].

20- فصّل *إعلان واستراتيجية بانكوك* المعتمد في هذا المؤتمر بوضوح 17 عنصراً استراتيجياً، وأكّد مجدداً أهمية التعاون الدولي لتنمية تربية الأحياء المائية. وإدراكاً منه أن من شأن تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي أن يزيد كفاءة وفعالية جهود تنمية تربية الأحياء المائية، شدد على أن تحسين التعاون فيما بين أصحاب المصلحة على المستويات الوطني والإقليمي وفيما بين الأقاليم محوري لمواصلة تنمية تربية الأحياء المائية.

21- إنشاء لجنة مصايد الأسماك ''اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية''[11] التابعة للمنظمة، روما، إيطاليا في عام 2001، مثال قوي ثالث على التزام المجتمع الدولي بتعزيز التعاون الدولي في مجال تربية الأحياء المائية.

22- بناءً على توصية لجنة مصايد الأسماك، أنشأ مجلس المنظمة ''اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية'' كآلية حكومية دولية لتبادل المعلومات والبحث والتوصل إلى توافق الآراء حول القضايا الناشئة في مجال تربية الأحياء المائية بين مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع.

[8] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[9] أنظر على سبيل المثال: *Tacon, A.G.J.; Collins, J.; Allan, J. (comps.) FAO field project reports on aquaculture: indexed bibliography, 1966 -1995*. التعميم رقم 931 الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن مصايد الأسماك، روما، منظمة الأغذية والزراعة، 1997، 192 صفحة.

[10] بالتعاون مع شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادئ.

[11] لجنة مصايد الأسماك.

23- عقدت اللجنة الفرعية حتى الآن سبع دورات (بما في ذلك الدورة الحالية). وقد أثبتت هذه الاجتماعات أنها مفيدة للبلدان الأعضاء في المنظمة في السعي إلى إيجاد حلول للقضايا الناشئة ذات الاهتمام المشترك في هذا القطاع[12].

24- أحدث مَعلم يوضّح دور المنظمة في تعزيز التعاون الدولي هو تنظيم [13]*''المؤتمر العالمي لتربية الأحياء المائية لعام 2010، استثمار المياه لأغراض الناس والغذاء''* الذي عقد في بوكيت، تايلند.

25- استعرض *مؤتمر بوكيت* الحالة والوجهات في مجال تنمية تربية الأحياء المائية، وقيّم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان واستراتيجية بانكوك لعام 2000، وناقش المسائل المستجدة المتصلة بتنمية تربية الأحياء المائية، وقيّم فرص تنمية تربية الأحياء المائية المستقبلية، وبنى توافقاً في الآراء بشأن النهوض بتربية الأحياء المائية كقطاع إنتاج غذائي عالمي مستدام وتنافسي واعتمد ''توافق آراء بوكيت''.

26- أكّد *توافق آراء بوكيت* من جديد التزام المشاركين بتنفيذ إعلان واستراتيجية بانكوك لعام 2000، وسلط الضوء على الحاجة إلى شراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون على المستويات الوطني والإقليمي وفيما بين الأقاليم والدولي في مواصلة تنفيذ استراتيجية بانكوك.

27- كانت الإعلانات وبيانات التوافق في الآراء المختلفة التي أدلي بها على المستوى العالمي مفيدة في لفت انتباه واضعي السياسات إلى الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لتربية الأحياء المائية والحاجة إلى جهود متضافرة وتعاونية في معالجة المسائل المتعلقة بهذا القطاع، كما أنها أرشدت بنجاح تنمية تربية الأحياء المائية وإدارتها خلال السنوات الست والثلاثين الماضية[14].

28- كذلك اعتمد الخبراء وصناع السياسة العديد من الاتفاقات وأدلوا ببيانات إيضاحية على المستوى الإقليمي. وشددت هذه الاتفاقات والبيانات أيضاً على أهمية التعاون الدولي في تنمية تربية الأحياء المائية.

29- من الأمثلة على التعاون بين المنظمة ومركز الأسماك العالمي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تنظيم *''قمة الأسماك للجميع''* التي عقدت في أبوجا، نيجيريا، عام 2005. وقد حضر رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى من جميع أنحاء القارة هذا الحدث واعتمدوا *''إعلان أبوجا بشأن استدامة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا''*.

[12] أنظر http://www.fao.org/cofi/aq/en/.

[13] مع شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادئ والإدارة الملكية التايلندية لمصايد الأسماك.

[14] عندما اعتمدت الاستراتيجية العالمية بشأن تنمية تربية الأحياء المائية في مؤتمر المنظمة الذي عُقد في كيوتو قبل حوالي 36 عاماً، كان أفضل تقدير للإنتاج العالمي من تربية الأحياء المائية أقل من 4 ملايين طن؛ مقارنة بأكثر من 60 مليون طن اليوم.

30- من بين أمور أخرى، يتعهد *الإعلان بدعم* التعاون الإقليمي في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية *وتنفيذ* أحكام مدونة قواعد السلوك بشأن الصيد الرشيد للمنظمة، *وتمكين* مجتمعات صيد واستزراع الأسماك والمجتمعات المدنية وأصحاب المصلحة، *وضمان* أن تبرز مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية على نحو كاف في السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات والخطط والمحافظ الاستثمارية الوطنية والإقليمية، *وتعزيز* إنتاج الأحياء المائية الصغير والمتوسط وكبير الحجم بطريقة مستدامة ومراعية للبيئة.

31- بعد سنوات خمس، عقد وزراء مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية الأفارقة مؤتمرهم الأول عام 2010 في بانجول، غامبيا. وأوصى المؤتمر بأن يضع الاتحاد الأفريقي آلية لحوار قاري تشاركي يستند إلى قاعدة عريضة ولإدارة مصائد الأسماك ولدعم الدول الأعضاء لتعزيز اتساق السياسات في قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية الوطنية في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا[15]. وصادقت الدورة العادية الثامنة عشر لمؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي لعام 2011 على هذه التوصيات.

32- هناك مثال ثانٍ هو ''إعلان كولومبو''. ففي يوليو/تموز 2011، نظّمت منظمة الأغذية والزراعة وشبكة مراكز تربية الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادئ أول اجتماع وزاري إقليمي لآسيا بشأن تربية الأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الاقتصادية، وانعقد هذا الاجتماع في كولومبو، سري لانكا.

33- بحث هذا الحدث الوزاري رفيع المستوى، الذي حضرته وفود من سبعة عشر بلداً في المنطقة وألقى الخطاب الرئيسي فيه فخامة رئيس سري لانكا، ماهيندا راجاباكسا، التعاون الإقليمي في مجال تحسين مساهمة تربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي والتغذوي والتنمية الاقتصادية في المنطقة، واختتم الاجتماع *''بإعلان كولومبو''*.

34- *إعلان كولومبو* التزام سياسي بتعاون إقليمي في تنمية تربية الأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والتنمية الاقتصادية. وهو يوفر للحكومات الآسيوية إطاراً سياساتياً للتعاون في السعي نحو تحقيق هذه الأهداف المشتركة وتبادل الخبرات والاستفادة من نقاط قوة بعضهم البعض لصالح الجميع[16].

35- هناك في مناطق أخرى أمثلة أخرى على مثل هذه الإعلانات والبيانات، من الصعب جداً بحثها في هذه الورقة، إلا أن الاستفادة من بعض دروسها وكذلك من الاتفاقات والبيانات التوضيحية العالمية أكثر أهمية. ويمكن أن تكون الإعلانات والبيانات مفيدة للبلدان، إذ تسعى إلى تعزيز التعاون الدولي لصالح تربية الأحياء المائية.

[15] كان الوزراء قد أشاروا إلى أن الافتقار إلى الاتساق في سياسات مصايد الأسماك وقطاع تربية الأحياء المائية عبر القارة يجعل من الصعب على هذا القطاع التصدي للتحديات التي تواجهه بطريقة شاملة، والإسهام بفعالية في النمو الاقتصادي والمنافع الاجتماعية في الوقت الذي يستمر فيه في توفير الغذاء وسبل العيش والعمالة في العديد من البلدان.

[16] http://library.enaca.org/emerging_issues/colombo_declaration/colombo-declaration-2011.pdf

## بعض الدروس المستفادة: المنافع المحتملة والوسائط الرئيسية للتعاون الدولي في مجال تربية الأحياء المائية

### ألف– *بعض الدروس المستفادة: الفوائد المحتملة*

36– أدى التعاون الدولي في تربية الأحياء المائية إلى العديد من المنافع. فمن منظور إنمائي أوسع نطاقا نجم عنه، مثلاً، نقل التكنولوجيا المحسّنة ونشرها.

37– يعرّف الخبراء **نقل التكنولوجيا** على أنه ''الانتقال المنهجي للمعرفة الخاصة بتصنيع منتج أو تطبيق عملية أو تقديم خدمة''.

38– بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا يعني **نشر التكنولوجيا** ''قدرة النظام المتلقي للتكنولوجيا على الاستفادة من التكنولوجيا المكتسبة وتطوير تكنولوجيا خاصة به''. وينجم عن النشر بناء قدرات المتلقين لا فحسب على استخدام التكنولوجيا المكتسبة، ولكن أيضاً التحسين عليها[17].

39– بعض القضايا الحرجة التي تشيع مصادفتها فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ونشرها هي افتقار المستفيدين إلى القدرات وانعدام المساواة في قدرات المتلقين من ناحية الحصول على التكنولوجيا أو تطبيقها أو تحسينها أو تكييفها. ويمكن أن يكون الافتقار إلى المساواة بين البلدان، كما بين مناطق اقتصادية في البلد نفسه، مثلاً بين المناطق الساحلية والمرتفعات. ويمكن أن يكون أيضا بين فئات اجتماعية–اقتصادية، مثلاً بين المزارعين الكبار والمزارعين الصغار أو بين المزارعين الأغنياء والمزارعين الفقراء أو بين من لديهم موارد إنتاجية ومن ليس لديهم مثل هذه الموارد.

40– أشارت أدلة من تربية الأحياء المائية في آسيا وأماكن أخرى إلى أن التعاون الفني يمكن أن ييسر نقلاً ونشراً كفؤين للتكنولوجيا فيما بين البلدان وبناء القدرات اللازمة لمن هم أقل قدرة على اكتسابها أو استيعابها.

41– كذلك تظهر الأدلة نفسها أن تجميع وتقاسم الموارد الوطنية زاد من القدرات الإقليمية، وبالتالي من القدرات الوطنية الفردية، على استيعاب التكنولوجيات والاستفادة منها. وقد جعل التعاون التقني فيما بين البلدان في المنطقة نقل التكنولوجيا ونشرها شبه منصف. ومكّن حصول كل بلد من البلدان على الموارد المجمعة في المنطقة من الاستفادة من التكنولوجيا المكتسبة، وفي كثير من الأحيان تحسينها[18].

---

[17] V. Konde. 2006. "Africa in the global flows of technology: an overview". African Technology Development Forum (ATDF) Journal Volume 3, Issue 1. March 2006. www.atdforum.org.

[18] Bueno, P. Towards an Aquaculture Network for Africa (ANAF) Inter Governmental Organization (IGO): Small Steps for the Final Leap.، ورقة نقاش، الاجتماع السنوي الرابع لشبكة تربية الأحياء المائية في أفريقيا، عنتيبي، أوغندا، من 4 إلى 6 ديسمبر/كانون الأول 2012.

42- أدى التعاون الدولي في تربية الأحياء المائية إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية في أماكن عديدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من حيث تدريب الكوادر الوطنية وتحديث المرافق الوطنية والإقليمية. وقد نجم عن تدريب الكوادر الوطنية والتحسينات في المرافق الوطنية والإقليمية تأثيرات مضاعفة على برامج التنمية المختلفة، وضمان تنفيذ سلس وفعّال لبرامج المساعدة. ونجم عن ذلك أيضاً نشر واسع النطاق للنتائج وضمان أنشطة المتابعة في الحكومات؛ فزادت بذلك احتمالات استمرارية أنشطة المشاريع التي بدئ بها.

43- هناك العديد من الحالات التي عززّ فيها التعاون الدولي التزامات **الحكومات الوطنية بتربية الأحياء المائية**. مثال ذلك بلدان آسيا والمحيط الهادئ المشتركة في شبكة مراكز تربية المائيات في آسيا والمحيط الهادئ. فحيث كانت الحكومات الوطنية ملتزمة بشدة بتنمية القطاع، وافقت البلدان في كثير من الأحيان على ***استراتيجيات إقليمية متسقة*** لتنمية تربية الأحياء المائية. ووجهت هذه الاستراتيجيات، التي عكست الأولويات المشتركة بين هذه البلدان، المبادرات الإنمائية وركّزت عليها. وقد كُيّفت هذه المبادرات على المستويين الوطني والمحلي وصقلت ونشرت من خلال نظام البحث والتطوير الوطني وأدرجت في السياسات والبرامج الوطنية. وكانت النتيجة المزيد من إنتاج الأسماك ومزيداً من فرص العمل ومزيداً من الإيرادات متولدة على طول سلسلة القيمة للقطاع.

44- يمكن أن يؤدي التعاون الدولي أيضاً إلى تشكيل مجموعات مزارعين ومنظمات صناعية أقوى. ففي كثير من الحالات، أعاقت خدمات الإرشاد الوطنية الحكومية الضعيفة أو المجهدة عموماً نشر التكنولوجيات بفعالية أكبر. وحيث برز مثل هذه الحالة، شكّل المزارعون في أحيانٍ كثيرة جمعيات وضعوا من خلالها نهجاً تكميلية أو بديلة. وأبرزت برامج البحث والتطوير اللاحقة الموجهة نحو المزارع والمركزة على الصناعة[19] أهمية نقل واستخدام التكنولوجيا وخفضت تكلفتها وكذلك تكلفة إدارة القطاع.

45- زودّت مناحي قصور جهود الحكومات عن التصدي لشواغل الفقراء وصغار المزارعين في العديد من البلدان النامية منظمات المجتمع المدني بفرص للقيام بدور أكثر نشاطاً في برامج التنمية الريفية. ومن خلال نهج من مثل المدارس الميدانية والزيارات الميدانية للمزارعين ومناسبات من مثل يوم الأسماك، قدّم عدد من **المنظمات غير الحكومية** مساعدة مفيدة لتنمية تربية الأحياء المائية. وتنحو التحالفات ما بين المنظمات غير الحكومية والحكومات إلى خدمة أهداف التنمية الريفية على نحو فعال. وقد مكّن التعاون الدولي تدخل المنظمات في القطاع وعزز التحالفات بين المنظمات غير الحكومية والحكومات.

[19] مثل نظم البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وخطط الإدارة الطوعية التي اعتمدتها جمعيات المزارعين (التي شملت اعتماد "مدونات الممارسات وممارسات الإدارة الأفضل").

**باء– بعض الدروس المستفادة: الوسائط الرئيسية**

46– استخدمت المنظمة والبلدان الأعضاء وشركاء التنمية الآخرون نهجاً وآليات متنوعة لتعزيز التعاون الدولي في مجال تربية الأحياء المائية. وهذه على المستوى العالمي تشمل أساساً *تنظيم المؤتمرات الدولية الرئيسية* وإنشاء اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية واجتماعاتها. كذلك تتوفر للبلدان الأعضاء في المنظمة أيضا فرص للتفاعل وتبادل الخبرات على المستوى الإقليمي من خلال شبكة هيئات مصايد الأسماك الإقليمية التي تعالج قضايا تربية الأحياء المائية، مثل لجنة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أفريقيا[20] وهيئة مصايد الأسماك في إقليم آسيا والمحيط الهادئ[21] وهيئة مصايد الأسماك الداخلية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي[22] والهيئة الإقليمية لمصائد الأسماك للشرق الأوسط[23].

47– تشمل الآليات الأخرى:

- *لجانا فرعية في هيئات مصايد الأسماك الإقليمية* لمعالجة القضايا دون الإقليمية العابرة للحدود؛
- *أطرافاً عاملة* تتكون من بلدان أعضاء مختارة لدراسة ووضع تقارير بشأن قضايا مواضيعية ذات طابع متكرر؛
- *فرقاً عاملة مؤقتة* تتكون من ممثلي الدول الأعضاء لدراسة وتقديم تقارير عن مسائل محددة أو مشاكل صعبة متعلقة بتربية الأحياء المائية؛
- *مشاورات تقنية* يقوم بها مسؤولون حكوميون كبار وغيرهم من أصحاب المصلحة لاستعراض القضايا التي لها تداعيات سياسية محتملة والاتفاق عليها، وما إلى ذلك.
- *منظمات حكومية دولية* تلعب بدرجات متفاوتة دوراً هاما في تنمية تربية الأحياء المائية. وتشمل الأمثلة على ذلك شبكة مراكز تربية المائيات في آسيا والمحيط الهادئ ومنظمة قطاع صيد الأسماك وتربية المائيات لبرزخ أمريكا الوسطى ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ[24].

48– كانت الترتيبات ***الثنائية والثلاثية*** آلية مفيدة أيضاً للتعاون الدولي في مجال تربية الأحياء المائية. ويحدث ***التعاون الثنائي*** بين بلدين دون تدخل من المنظمة، أما ***التعاون الثلاثي*** فهو أساساً ترتيب ثلاثي الأبعاد، يكون فيه بلد متعاون (المانح) وآخر مضيف (المتلقي) وتكون فيه منظمة دولية (في هذه الحالة، منظمة الأغذية والزراعة) الميسّر.

[20] لجنة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أفريقيا.
[21] لجنة مصايد الأسماك في آسيا والمحيط الهادئ.
[22] لجنة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
[23] الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.
[24] يمكن الاطلاع على التفاصيل على صفحاتها الرئيسية على الإنترنت:
http://www.sica.int/ospesca/ for OSPESCA Organización del Sector Pesquero y Acuícola de Centroamerica (منظمة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أمريكا الوسطى) و http://www.apec.org/home/groups/ for APEC (التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ).

49- يحدث التعاون الثلاثي عادة في إطار التعاون التقني للمنظمة بين البلدان النامية أو **برنامج التعاون بين الجنوب والجنوب**. ويوفر البلد المانح الخبرة و/أو التمويل، بينما يقدم البلد المتلقي مساهمة عينية أو مالية لتنفيذ البرنامج. وفي كثير من الأحيان، تقدّم المنظمة بالإضافة إلى تيسيرها هذه العملية، بعضاً من التمويل التشغيلي الإضافي و/أو الخبرة التقنية، وذلك عموماً من خلال تمويل التعاون التقني.

50- لا يزال **التشبيك** أيضاً واسطة هامة للتعاون بين الأقاليم وضمنها. وبعض الأنواع الشائعة من الشبكات هي شبكات تبادل المعلومات وشبكات التدريب وشبكات الخدمات وشبكات التشاور العلمي وشبكات البحوث التعاونية.

51- تهتم **شبكات تبادل المعلومات** عموماً بتنظيم وتيسير تبادل الأفكار والمنهجيات والنتائج والبيانات والمعلومات الأخرى من خلال آليات مختلفة. وتقوم **شبكات التدريب** بوضع مواد التدريب المشتركة وتبادلها وإدارة دورات تدريبية مشتركة. أما **شبكات الخدمات** فتعمل على تبادل المواد والمعلومات لتحسين الخدمات وعمليات الإشراف والتدريب والبحوث. وتركّز المؤسسات المشاركة أو الأفراد المشاركون في **شبكات التشاور العلمي** على مجالات البحوث ذات الأولوية المشتركة، وهؤلاء ينفذون البحوث بشكل مستقل، لكنهم يعقدون اجتماعات منتظمة ويستخدمون وسائل أخرى لتبادل المعلومات بشأن البحوث. وتعمل **شبكات البحوث التعاونية** على تخطيط البحوث فيما بين البلدان وتنفيذ ورصد البحوث المتعلقة بالمشاكل ذات الاهتمام المشترك بين البلدان في إقليم أو إقليم فرعي.

52- تنحو شبكات تربية الأحياء المائية التي أنشئت بمساعدة المنظمة إلى أن تكون جامعة شاملة. فهي تجمع هذه الوظائف جميعا في خمسة أنواع من الشبكات، وإن بطريقة تدريجية. ويمكن أن يوفر بعضها دروساً مفيدة قد يتعلم منها المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي للنهوض بتربية الأحياء المائية.

### شبكة تربية الأحياء المائية لأفريقيا

53- في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أدى مؤتمر كيوتو إلى إنشاء *المركز الإقليمي الأفريقي لتربية المائيات* في نيجيريا عام 1980 بتوجيه من منظمة الأغذية والزراعة وبمساعدة مالية من عدد من الشركاء في التنمية. وشمل المركز 18 دولة أفريقية ودرّب 131 عالماً رئيساً في مجال تربية الأحياء المائية. وبسبب عوامل *مالية* وغيرها من العوامل، توقف المركز في عام 1989 عن كونه مركزاً إقليمياً[25].

54- في عام 2008، أنشأت لجنة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أفريقيا[26] في اجتماع دورتها الخامسة عشر في لوساكا، زامبيا، *شبكة تربية الأحياء المائية لأفريقيا*، على غرار *شبكة مراكز تربية المائيات في آسيا*

[25] لا يزال المركز الإقليمي الأفريقي لتربية المائيات يعمل بدرجة أقل كمركز وطني.
[26] لجنة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أفريقيا.

*والمحيط الهادئ*. وتهدف شبكة تربية الأحياء المائية لأفريقيا إلى معالجة العديد من مشاكل البنى الأساسية والتكنولوجيا والسياسات والمشاكل المؤسسية والقدرات البشرية ومشاكل البحث وجمع ونشر المعلومات المشتركة بين البلدان الأعضاء.

55- حتى الآن، كان الإنجاز الوحيد لشبكة تربية الأحياء المائية لأفريقيا نشراً محدوداً على موقعها على الإنترنت لمعلومات تقنية وغيرها من المعلومات (بما في ذلك تكاليفها ومنافعها). وقد أعاق إنجاز أهداف الشبكة الإرادة السياسية غير الكافية من الحكومات وما ترتب على ذلك من افتقار للمساهمات المالية منها.

## شبكة تربية الأحياء المائية في الأمريكيتين

56- أنشأ في عام 1978 المركز الإقليمي لتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية، لكنه أوقف لاحقاً في عام 1986 بسبب عدم كفاية التمويل. وفي وقت لاحق، في عام 2009، اتفقت بلدان أمريكا اللاتينية الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة على إنشاء *شبكة تربية الأحياء المائية في الأمريكيتين*[27]، وصودق عليها رسمياً في ماناغوا، نيكاراغوا، عام 2012 [28] كهيئة حكومية دولية. ورسالة الشبكة هي الإسهام في التنمية المستدامة والمنصفة لتربية الأحياء المائية من خلال التعاون الإقليمي لبلدان القارة الأمريكية، بالتركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والبيئية.

57- من السابق لأوانه تقييم إنجازات شبكة تربية الأحياء المائية في الأمريكيتين. وينبئ العديد من الأنشطة التي اضطلع بها منذ عام 2010 والبرنامج الشامل المقترح للسنوات القادمة بمستقبل ناجح للشبكة. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن وجودها يعتمد كثيراً على القيادة القوية والدعم اللوجستي والمالي من بلد واحد من البلدان الأعضاء. وفي حين أن الدعم المالي مهم لإعطاء دفعة لهذه الشبكة أو أية شبكة أخرى، إلاّ أن الالتزام السياسي والالتزام باستمرار التمويل من الحكومات الوطنية هام بالقدر نفسه أو أكثر أهمية لاستدامة هذه الشبكة.

58- ساعد مكتب المنظمة الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضاً البلدان على إنشاء العديد من شبكات التعاون التقني المنخرطة كلياً أو جزئياً في تربية الأحياء المائية. ويشمل بعض هذه الشبكات:

- هيئة مصايد الأسماك الداخلية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي أنشئت عام 1976؛
- *رابطة تربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية* التي أنشئت عام 1977. وليست الرابطة نشطة جداً في الإجراءات التعاونية في المنطقة بسبب *مشاكل متعلقة بالميزانية*.

[27] تقرير الاجتماع بشأن إعادة تنشيط المبادرة الرامية إلى إنشاء شبكة تربية الأحياء المائية في الأمريكيتين، غواياكيل، إكوادور، 10–12 يونيو/حزيران 2009، تقرير المنظمة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 931.
.http://www.fao.org/docrep/012/i1561b/i1561b00.htm

[28] موقع شبكة تربية الأحياء المائية في الأمريكيتين Http://www.racua.org.

- منظمة أمريكا اللاتينية لتنمية مصايد الأسماك التي أنشأت عام 1985؛
- *شبكة التعاون التقني لتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك* التي أنشئت عام 1986 بمشاركة 16 بلدا. وقد أدت الصعوبات المالية إلى وقف هذه الشبكة؛
- *الشبكة الإقليمية لمؤسسات ومراكز تربية الأحياء المائية لأمريكا اللاتينية* التي أنشئت عام 1986 بتمويل من مركز بحوث التنمية الدولية الكندي، والتي *توقفت عن العمل* بسبب *عدم كفاية الموارد المالية* وعدم كفاية التعاون بين مؤسساتها المشاركة حال انسحاب مركز بحوث التنمية الدولية الكندي؛
- مركز معلومات السوق والخدمات الاستشارية الخاصة بالمنتجات السمكية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الذي أنشئ في سان خوسيه، كوستاريكا، في فبراير/شباط 1994؛
- شبكة أمريكا اللاتينية للنساء العاملات في مجال مصائد الأسماك التي تأسست عام 2000.

## شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادئ

59- أنشئت شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادئ في أغسطس/ آب عام 1980 من خلال مشروع إقليمي وقّعت عليه 11 حكومة مشاركة في 7 يونيو /حزيران 1979، ومولّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونفذته منظمة الأغذية والزراعة في إطار برنامج تنمية وتنسيق تربية المائيات[29]؛ [30] وأقيم مكتبه في مؤسسة المصائد الداخلية الوطنية في تايلند في بانكوك. وأصبح المشروع في 31 ديسمبر/كانون الأول 1989 منظمة حكومية دولية مستقلة مكتملة قادرة على تولي مسؤوليات إقليمية.

60- لتحقيق أهدافها[31]، تركز شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادئ أنشطتها على بناء القدرات والبحوث التعاونية والتنمية التعاونية وتطوير شبكات معلومات واتصالات وتقديم الدعم لوضع السياسات والقدرات المؤسسية وإدارة صحة وأمراض الحيوانات المائية وعلم الوراثة والتنوع البيولوجي.

61- تموّل شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادئ أنشطتها بمساهمات من الأعضاء وبوضع وتنفيذ مشاريع في جميع أنحاء المنطقة بالشراكة مع الحكومات الأعضاء والمصارف والمؤسسات المانحة ووكالات التنمية والجامعات ومجموعة من المنظمات غير الحكومية والمزارعين[32]، [33]، [34]. وقد كانت الشبكة ولا تزال ناجحة أيضاً في

[29] برنامج تنسيق وتنمية تربية الأحياء المائية.

30 المشروع RAS/76/003.

31 زيادة إنتاج ''الأسماك'' والدخل والعمالة في المناطق الريفية وتنويع الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية وتعزيز عائدات النقد الأجنبي وتحقيق وفورات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

[32] المنظمة FAO/RAP, 2003. تقرير المشاورة الإقليمية للجهات المانحة عن دور تربية الأحياء المائية والموارد السمكية الحيّة: أولويات للدعم والتواصل، المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، بانكوك، تايلند، المنشور RAP رقم 04/2003، 90 صفحة.

[33] موقع شبكة مراكز تربية المائيات في آسيا والمحيط الهادئ على الإنترنت، متاح على:
<http://www.enaca.org/modules/cms/start.php?start_id=1&seite=about-naca>.

تعزيز التعاون الإقليمي وفيما بين بلدان الإقليم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما أسّست لتعاون متين مع بعض البلدان المتقدمة في أوروبا.

62- بتوفر بنية حوكمة حكومية-دولية حقيقية للشبكة، كان هذا التعاون بين بلدان الإقليم وبين الأقاليم، إلى جانب جهود الحكومات الوطنية لتطوير القطاع، حاسماً لنجاح الشبكة في مساهمتها في تحقيق زيادة ملحوظة في إنتاجية تربية الأحياء المائية ونمو ورخاء ورفاه السكان في معظم بلدان المنطقة [35]، [36]، [37]. وعلى وجه الخصوص، تسمح بنية الشبكة بتعبئة الموارد واستخدامها بكفاءة. فعلى سبيل المثال، بناءً على طلب الشبكة، تستطيع منظمة الأغذية والزراعة أو أية وكالة أو جهة مانحة أخرى تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء الـ 18 في الشبكة من خلال مشروع واحد، ما يسهل أيضاً تنفيذ المشروع المعني.

[34] تعتمد إنجازات شبكة مراكز تربية المائيات في آسيا والمحيط الهادئ أيضاً على سياسات حكومات البلدان الأعضاء المركزية فيما يتعلق بتعزيز الاعتماد الإقليمي على الذات من خلال التعاون التقني، ومبدأ أن ''الأعضاء الأقوى يساعدون الآخرين''، وتعزيز قناعة الحكومات الأعضاء بأن تربية الأحياء المائية يمكن أن تساهم في تخفيف حدة الفقر والتنمية البشرية والتمكين الاجتماعي، إذا تقاسمت بلدان المنطقة الخبرات والمعارف. كما نجمت هذه الإنجازات عن المؤسسات الوطنية القوية التي أقامت الروابط وعززت التعاون وأنشأت عضوية قوية في الشبكة (تضم البلدان الأعضاء في الشبكة معظم السكان في آسيا، ومنطقة المحيط الهادئ) وركّزت حصرياً على تنمية تربية الأحياء المائية من خلال التعاون الإقليمي. كما كان هاماً أيضاً تملك الحكومات المشاركة للشبكة بقوة (ما يضمن الاستدامة)، وقيام البلدان الأعضاء بتوليد نماذج لتنمية تربية الأحياء المائية وتقاسمها فيما بينها، وتبادل الدروس المفيدة، واشتمالية العمليات، ومساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية (التي وضعتها هي بنفسها ولم تفرض عليها). وبالقدر نفسه من الأهمية كان تحبيذ اتباع النهج التصاعدي من أسفل إلى أعلى (المشاورات) وخبرة تصميم وتقديم برامج البحث والتطوير (من خلال تنوع الخبرة وكفاءة الشركاء) وتأييد منظمة الأغذية والزراعة (ما زاد من ثقة الوكالات الأخرى في الشبكة).

[35] تنتج البلدان الأعضاء في شبكة مراكز تربية المائيات في آسيا والمحيط الهادئ حوالي 86 في المائة من الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية.

[36] من المهم إعادة التأكيد على أن هذه النتائج لا تعزى إلى شبكة مراكز تربية المائيات في آسيا والمحيط الهادئ وحدها. الشبكة هامة، لكنها ليست اللاعب الوحيد في تربية الأحياء المائية في آسيا. فمن الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في مجال تربية الأحياء المائية في آسيا المنظمة الحكومية الدولية للمعلومات والخدمات الاستشارية التقنية الخاصة بتسويق الأسماك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا، والمنظمة الحكومية الدولية لخليج البنغال، ولجنة نهر الميكونغ، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

[37] المنظمة، FAO/RAP, 2003، تقرير المشاورة الإقليمية للجهات المانحة عن دور تربية الأحياء المائية والموارد السمكية الحيّة: أولويات للدعم والتواصل، المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، بانكوك، تايلند، المنشور RAP رقم 04/2003، 90 صفحة.

Cai, J., Jolly, C., Hishamunda, N., Ridler, N., Ligeon, C. & Leung, P. 2012. «Review on aquaculture's contribution to socio-economic development: enabling policies, legal framework and partnership for improved benefits». In R.P. Subasinghe, J.R. Arthur, D.M. Bartley, S.S. De Silva, M. Halwart, N. Hishamunda, C.V. Mohan & P. Sorgeloos, eds.

استزراع المياه لأغراض الناس والأغذية، وقائع المؤتمر العالمي لتربية الأحياء المائية 2010، بوكيت، تايلند. 22–25 سبتمبر/أيلول 2010. الصفحات 265–302، المنظمة، روما، وشبكة مراكز تربية المائيات في آسيا والمحيط الهادئ، بانكوك.

## شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في وسط شرق أوروبا

63- أنشئت شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في وسط شرق أوروبا في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 أثناء ''الاجتماع الأول لمديري شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في وسط شرق أوروبا'' الذي عقد في سزارفاس، هنغاريا. وفي عام 2006، حصلت الشبكة على صفة جهة اتصال لدى المنظمة. وفي 26 يناير/كانون الثاني 2011، سجّلت رسمياً في هنغاريا كمنظمة لا تهدف إلى الربح.

64- تتألف الشبكة في الوقت الراهن من 29 مؤسسة وفرداً من تسعة بلدان[38]. وتتمثل ولايتها الأولية بتمكين مجال البحث والتطوير في وسط شرق أوروبا لتكون جزءاً لا يتجزأ من منطقة البحوث الأوروبية.

65- لتحقيق هدفها، تنظم الشبكة بانتظام ندوات وحلقات عمل واجتماعات حول طائفة واسعة من المواضيع التي تؤثر على تربية الأحياء المائية الأوروبية والعالمية. كما أنشأت الشبكة علاقات عمل قوية مع عدد من المنظمات والمؤسسات، مثل منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والهيئة الاستشارية الأوروبية للمصايد الداخلية، وشبكة مراكز تربية المائيات في آسيا والمحيط الهادئ. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت الشبكة بالعديد من المهام المحددة التي ساهمت في تعزيز فعاليتها وكفاءتها[39].

## الاستنتاجات: التحديات والفرص المتاحة لتعزيز التعاون الدولي في مجال تربية الأحياء المائية

66- أعادت هذه الورقة إلى الذهن أن تنمية تربية الأحياء المائية ستواجه تحديات متعددة على مدى العقود المقبلة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

67- ستتطلب الاستجابات المجدية لمعظم هذه التحديات اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات جماعية ومنسّقة؛ وسيستتبع مثل هذه الاستجابات تعاوناً دولياً. وقد تحرم النهج الوطنية المعزولة البلدان التي ما زالت مستمرة في اتباع مثل هذه النهج، وكذلك آخرين، من فرص الاستفادة من عولمة تربية الأحياء المائية، بما في ذلك تحسين نقل التكنولوجيا ونشرها وبناء القدرات والتوصل إلى التزامات حكومية أقوى واستراتيجيات إقليمية متسقة لتنمية تربية

[38] بيلاروس والجمهورية التشيكية وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومولدوفا وبولندا والاتحاد الروسي وأوكرانيا.

[39] بعض هذه:

- تبادل المعلومات فيما بين الأعضاء (في المنطقة)؛
- تبادل العلماء؛
- إجراء أبحاث وبرامج تدريبية مشتركة؛
- مشاركة أفضل لمؤسسات أوروبا الوسطى والشرقية في برامج تنمية تربية الأحياء المائية على المستوى الأوروبي؛
- تحسين الشراكات بين العلم والممارسة، مع إيلاء اعتبار خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وروابط المنتجين؛
- تعزيز قدرات مؤسسات أوروبا الوسطى والشرقية على إعداد وتشغيل مشاريع تنمية تربية الأحياء المائية الإقليمية.

الأحياء المائية وتشكيل مجموعات مزارعين وتنظيمات صناعية أقوى وتوفير منتجات أحياء مائية آمنة للمستهلكين. كما قد تحرم نهج التنمية المنفصلة عن البرامج الإقليمية والدولية أيضاً القطاع من فرصة تحقيق نمو أفضل وتعرقل مساهمته في جعل العالم مكاناً أفضلاً للعيش من خلال تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي وتوليد فرص العمل والدخل.

68- يسلّم معظم البلدان، كما تدل على ذلك الإعلانات التي تصدر عن مؤتمرات دولية مختلفة وكذلك التطورات الأخيرة في هذا المجال، بأن التعاون الدولي في مجال تربية الأحياء المائية مهم. وفي حين أحرز تقدم جيد، ما زال يتعين على كثير من البلدان أن تنشئ برامج محددة وترتيبات مؤسسية لتحويل نصوص هذه الإعلانات إلى إجراءات ملموسة أو تعزيز القائم منها، عند الضرورة؛ وفي أحسن الأحوال ما يزال استكشاف العديد من فرص تعزيز التعاون الدولي ضعيفا.

69- يشمل بعض هذه الفرص ما يلي:

### *(أ) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص*

70- وضعت الوجهات الحالية للتحولات الاجتماعية والعوامل الديموغرافية وتغير المناخ والكوارث الطبيعية في العالم الأمن الغذائي والحدّ من الفقر والنمو الاقتصادي في صدارة النقاش العالمي. مع ذلك، في الوقت نفسه وفي العديد من الأماكن، أدت وجهة الأزمات الاقتصادية العالمية بالفعل إلى تناقص التمويل العام للزراعة، بما في ذلك تربية الأحياء المائية. ويوضح هذا الوضع الحاجة إلى أن يسعى واضعو السياسات وتسعى الوكالات الإنمائية إلى شراكات استراتيجية جديدة لضمان استمرارية نمو تربية الأحياء المائية. وقد تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص من بين هذه الشراكات.

71- سيمكّن الجمع في شراكات القطاعين العام والخاص بين الشركاء من هذين القطاعين، بما لدى كل منها من نقاط قوة ومهارات ومعارف ومستويات موارد مختلفة لكنها مكملة لبعضها البعض، من تبادل أكبر على المستوى الدولي للتكنولوجيات والخبرات والمعلومات. وستزيل الشراكات أيضاً عزلة البحوث الوطنية والمؤسسات الأخرى، في حين تتيح للشركاء حشد الاستثمارات وتطوير حلول مبتكرة وتحقيق مكاسب كفاءة على طول سلسلة القيمة والحدّ من المخاطر. وقد أصبحت هذه الترتيبات هامة، فالمنظمات الفردية التي تعمل بمعزل عن غيرها، سواء كانت خاصة أو عامة، لن تكون في حالات كثيرة قادرة على تهيئة بيئة تمكينية وتجميع الموارد الضرورية والقدرات والمعارف التي تتيح توليد ونشر الابتكارات للمساهمة في زيادة إنتاجية القطاع زيادة كبيرة[40].

72- على الرغم من إمكان قيام الشراكات بدفع تربية الأحياء المائية إلى الأمام، إلا أنه لم توثق غير أمثلة محدودة كانت فيها لهذه الشراكات مساهمات كبيرة في زيادة الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والحدّ من الفقر وتعزيز النمو

[40] البنك الدولي. 2012. Agricultural Innovation Systems: an Investment Sourcebook .

الاقتصادي من خلال تربية الأحياء المائية. ويمكن أن يكون هذا الوضع مؤشراً إلى أن موارد القطاع الخاص في تربية الأحياء المائية، التي تشتد الحاجة لها، لا تزال ضئيلة إلى حدّ أنها لا تؤثر حتى الآن على تحديات التنمية في هذا القطاع. وهناك حاجة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص إذا كان يتعين حشد الموارد بطريقة مجدية وذات فائدة لتربية الأحياء المائية.

73- يمكن أن يكون الشركاء المحتملون في هذه الشراكات الحكومات والمجموعات المجتمعية والمزارعين واتحادات القطاع الخاصة وهيئات تعزيز الاستثمارات والقائمين على تطوير هذا القطاع ووكالات التمويل[41]. وستضمن الشراكات الاشتمالية بين القطاعين العام والخاص الشفافية والإنصاف وبالتالي زيادة احتمالات استدامة تربية الأحياء المائية.

74- تقوم المنظمة حالياً بوضع برنامج شراكة متعددة المانحين يهدف إلى مساعدة البلدان الأعضاء والمجتمع المدني على تأمين استدامة نمو تربية الأحياء المائية في المستقبل. وسيولّد هذا البرنامج – البرنامج العالمي للنهوض بتربية الأحياء المائية – فرصاً للتعاون الفعّال بين الجهات المانحة والمجتمع المدني المعني بالأمر والأوساط الأكاديمية والمستثمرين وشركاء التنمية والقطاع الخاص لمساعدة البلدان على استدامة نمو تربية الأحياء المائية في المستقبل. ويكمّل هذا البرنامج برنامج تعزيز اللامركزية في المنظمة، ويعكس الأهداف الاستراتيجية الجديدة للمنظمة، كما يعزز أيضاً مفاهيم وآليات التعاون التقني والتعاون بين الجنوب والجنوب.

### *(ب) تشجيع الاتحادات*

75- يمكن أن ينضم الأفراد أو الحكومات أو المنظمات أو أية مجموعة مؤتلفة من هؤلاء إلى اتحادات تربية الأحياء المائية بهدف المشاركة في برنامج مشترك أو تجميع مواردهم لتحقيق هدف مشترك.

76- نظراً لقدرة أعضاء هذه الاتحادات على 'التحدث بصوت واحد' لأصحاب المصلحة وصناع القرار السياسي والممولين، تملك الاتحادات القدرة على نقل رسالتها بفعالية وتأمين مزيد من الموارد. ويمكن للأعضاء أيضا تقاسم هذه الموارد، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية وغيرها من الموارد، وتخطيط وتنفيذ الأنشطة معاً. وقد ينجم في نهاية المطاف عن تقاسم الموارد الإنتاجية والتنفيذ المشترك للأنشطة التي خططت معاً المزيد من الخدمات المقدمة وتوليد المزيد من المنتجات السمكية ومنتجات تربية الأحياء المائية بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة. ويمكن أن يوفر تقاسم الموارد البشرية للموظفين فرص تطوير مهارات جديدة.

77- مثال ذلك اتحاد وبيئة تربية الأربيان الذي تشارك فيه منظمة الأغذية والزراعة وشبكة مراكز تربية المائيات في آسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، والصندوق العالمي للحياة البرية. وقد وضع هذا

[41] البنك الدولي. 2012. Agricultural Innovation Systems: an Investment Sourcebook.

الاتحاد مبادئ دولية لترشيد استزراع الأربيان، ووفّر أساساً لتعاون أصحاب المصلحة في التنمية المستدامة لصناعة الأربيان[42].

### *(ج) توسيع التعاون الثنائي من خلال التعاون بين الجنوب والجنوب*

78- استخدم عدد من البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة وعدد من شركاء التنمية التعاون الثنائي لتعزيز تربية الأحياء المائية. وقد ثبت أن هذه الآلية مفيدة وفعّالة.

79- كما استخدمت في كثير من الأحيان ترتيبات تعاون بين الجنوب والجنوب، تعرف أيضاً بـ ''التعاون التقني فيما بين البلدان النامية'' كوسيلة لتنفيذ هذه الترتيبات. ففي أفريقيا مثلاً، ومن خلال التعاون بين الجنوب والجنوب، تقاسم خبراء مصريون ونيجيريون خبراتهم مع بضعة بلدان. وقد حسّنت نيجيريا ومدغشقر نظمها فيما يتعلق بتربية الأحياء المائية المرتكزة على الأرز باستخدام خبراء من الصين وفيتنام، على التوالي. وفي أحيان كثيرة يتدخل خبراء صينيون وفيتناميون في تربية الأحياء المائية في البلدان الأفريقية من خلال اتفاقات تعاون بين الجنوب والجنوب. وبين عامي 2000 و2010، استضاف عشرون بلداً إفريقياً جنوب الصحراء الكبرى 228 1 خبيراً من بلدان أخرى. وكانت المنظمة رابطاً فعّالاً بين البلدان المانحة والمتلقية في هذه الاتفاقات.

80- في حالات أخرى، جرى تعاون ثنائي بين الدول المانحة والمضيفة دون تدخل من منظمة الأغذية والزراعة. وفي كثير من الأحيان، يوفر خبراء في تربية الأحياء المائية من البرازيل وبلدان أوروبية والاتحاد الأوروبي — على سبيل المثال لا الحصر– الدعم لتربية الأحياء المائية في بلدان أفريقيا أو أمريكا اللاتينية من خلال اتفاقات تعاون ثنائي ''من بلد لبلد".

81- ما يزال مفيدا أيٌ من أشكال التعاون الثنائي، ولكن ثبت على مدى العقد الماضي أن التعاون الثنائي بين بلدان الجنوب فعّال بشكل خاص في دفع تربية الأحياء المائية في البلدان النامية إلى الأمام. فعلى سبيل المثال، من بين جملة أمور أخرى، درّب خبراء من بلدان مانحة فنيين محليين وعملوا مع مزارعين في الحقل ومع مؤسسات تعليمية ومؤسسات أبحاث متنوعة في البلدان المتلقية. وقد حفز هذا التعاون الابتكارات التكنولوجية وممارسات إدارية أفضل في بعض المناطق، وأصبح بعض المؤسسات العامة أكثر فعالية. كما أن الابتكارات انتشرت بشكل أسرع نظراً لمشاركة المستخدمين التي زادت من احتمالات أن تكون النتائج مفيدة للمزارعين وغيرهم من أصحاب المصلحة. واكتسب الخبراء ذاتهم من البلدان المانحة خبرات جديدة. وسيعجّل تعزيز التعاون الثنائي القائم بالفعل بين الجنوب والجنوب وتوسيعه إلى أماكن أخرى من نمو هذا القطاع.

[42] المنظمة، وشبكة مراكز تربية المائيات في آسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، والصندوق العالمي للحياة البرية، 2006، المباديء الدولية للاستزراع الرشيد للأربيان.

### *(د) تحسين التعاون المتعدد الأطراف*

82- قد يكون التعاون الذي يشترك فيه أكثر من بلدين للنهوض بتربية الأحياء المائية أكثر فعالية من أن يعمل اثنان، مانح ومستفيد، بمفردهما. فمع توفر المزيد من الشركاء، يمكن تعبئة موارد إضافية لمشروع واحد، وبمزيد من الموارد المتوفرة، يمكن أن يحصل العديد من البلدان على المساعدة من مشروع واحد، وأن تكون النتيجة الكفاءة. وسيتوزع العبء المتضمن في تنفيذ المشروع بين الأطراف المشاركة، ولاحقاً يمكن تخفيض احتمال فشل المشروع. فعلى سبيل المثال، خلافاً لحالات التعاون الثنائي، لن ينهار بالضرورة مشروع متعدد الأطراف بمجرد انسحاب شريك.

83- غير أن التعاون المتعدد الأطراف في تربية الأحياء المائية، على الرغم من هذه الفوائد، لم يكن حيوياً كما كان يؤمل.

84- قد تكون بعض الأسباب المحتملة لهذا التقدم البطيء تقنيةً. ففي العموم، تخطيط وتنفيذ مشروع متعدد الأطراف أكثر تعقيداً من مشروع ثنائي؛ فهناك أهداف وتوقعات أكثر تحديداً يتعين التوفيق بينها والمضي بها؛ وهناك مزيد من مخاطر حدوث خلافات وأوجه سوء فهم؛ وهناك احتمالات حدوث تنافر أو عدم توافق بين الشركاء، وعموماً هناك قدر أكبر من الاعتماد المتبادل، ما يتطلب استثمار وإدامة قدر أكبر من الثقة المتبادلة. وعلاوة على ذلك، لأن كل شريك مسؤول عن تمويله الخاص به، يتعين على المشروع بأكمله أن يلتزم بمجموعة متعددة مفروضة عليه من الشروط، المتباينة أحياناً كثيرة، ومراعاتها بطرق شتى، وفي مواعيد كثيراً ما تكون متعارضة. وقد يصبح صعباً جداً للمشاركين جميعاً التوصل إلى تفاهم في ظل مواقف وإجراءات وأساليب عمل متباينة[43].

85- قد تشمل الأسباب الأخرى إحجام بعض البلدان عن الابتعاد عن التعاون الثنائي المألوف، بما في ذلك لمصالح سياسية وغيرها من المصالح[44]، وعدم الاستعداد لتقاسم معلومات وخبرات وتكنولوجيات وطنية مجاناً وعلى نطاق واسع، ربما لأسباب اقتصادية ولأسباب الكبرياء. أما في البلدان المتلقية، فقد يكون من بين الأسباب الافتقار إلى قيادة مكرّسة وموارد مالية كافية لإقامة تعاون دولي في هذا القطاع، والقدرات الضعيفة في مجال رصد وتنفيذ ترتيبات التعاون بفعالية وضمان استدامة المشاريع الناجمة عنه.

86- المشاريع المتعددة الأطراف ظاهرة حديثة في التعاون الثقافي الدولي الذي يعتمد تقليدياً منطقاً ثنائيا. وينبغي تشجيع هذه المشاريع في مجال تربية الأحياء المائية. ويمكن أن تكون خبرة المنظمة المتنامية في تخطيط وإدارة مشاريع متعددة الشركاء مفيدة في هذا المجال.

[43] http://www.seas.se/is-there-much-difference-between-bilateral-and-multilateral-cooperation/.

[44] يبدو أن العلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية بين البلدان من بين العناصر الهامة في التعاون الثنائي.

### *(هـ) تعزيز التعاون الهادف إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع*

87- الاستثمارات الأجنبية المباشرة واحدة من القوى الدافعة الرئيسية وتشكّل عناصر مميزة للاقتصاد العالمي الحديث، وهي وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا ونشرها.

88- تنشّط الاستثمارات الأجنبية المباشرة النمو الاقتصادي والتطوير عن طريق تزويد الاقتصادات بموارد استثمار مالية وتكنولوجيات جديدة وتقنيات إدارية أفضل ونفاذ إلى الأسواق الدولية. وقد ساهمت في مجال تربية الأحياء المائية بإدخال تكنولوجيات وتقنيات استزراع جديدة ومكّنت من زيادة الإنتاجية الزراعية في كثير من البلدان. وتشمل الأمثلة على ذلك استزراع الأربيان في إكوادور وموزامبيق واستزراع أسماك السلمون في شيلي.

89- لكن حتى الآن، وعلى الرغم من هذه السمات، تظل الاستثمارات الأجنبية في تربية الأحياء المائية، وخصوصاً في مجال التكنولوجيات الجديدة، صغيرة في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك أفريقيا. فقد اعتمدت تربية الأحياء المائية هناك إلى حد كبير على أصحاب المشاريع المحليين الذين لا تتوفر لهم موارد مالية كافية وفرص حصولهم على القروض محدودة، بدلاً من الاعتماد على مستثمرين أجانب لديهم أموال كافية.

90- قد تكون إحدى طرق جذب الاستثمارات الأجنبية في تربية الأحياء المائية إعداد سياسات ضريبية مراعية للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال تربية الأحياء المائية الموجهة نحو الإنتاج والرفيعة التكنولوجيا. ويمكن أن تشمل هذه السياسات، مثلاً، رسوم تأجير مخفضة أو معفاة للأراضي العامة، وحسب الاقتضاء، إعفاءات ضريبية مؤقتة أو إعفاءً من رسوم الاستيراد للمستثمرين الأجانب في مجال تربية الأحياء المائية. وإعفاءات ضريبية مؤقتة لمداخيل الشركات. ويمكن أن تكون هناك سياسات أخرى من مثل أن تقوم البلدان بتخفيف القيود على الملكية الأجنبية للصناعات القائمة على الموارد الطبيعية. وقد نجح استخدام بعض هذه السياسات في تعزيز تنمية تربية الأحياء المائية في العديد من الأماكن في جميع أنحاء العالم[45].

### *(و) تشجيع مشاريع مشتركة في مجال تربية الأحياء المائية*

91- قد تكون تكاليف بدء مشاريع جديدة في مجال تربية الأحياء المائية عالية؛ وهذا في كثير من الأحيان عامل مقيد عند إنشاء مزارع لهذا الغرض، خاصة في البلدان النامية. وقد تكون المشاريع المشتركة وسيلة جيدة للتغلب على هذه المشكلة وتحقيق مشاريع تكون بخلاف ذلك صعبة؛ فهي تتيح للأطراف العمل معاً على مشروع واحد وتقاسم عبء تكاليف المشروع، لا مالياً فحسب، ولكن أيضاً عينيا.

[45] Hishamunda, N.; P.B. Bueno; N. Ridler; W.G. Yap، تحليل لتنمية تربية الأحياء المائية في جنوب شرق آسيا: منظور للسياسات. ورقة فنية صادرة عن المنظمة بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 509، 79 صفحة، روما، إيطاليا.

92- في حين قد تكون المشاريع المشتركة مفيدة بشكل خاص للمشاريع الكبيرة والشركات الكبرى التي تطمح إلى التنويع، يمكنها أن تضمن نجاح مشاريع تربية الأحياء المائية الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق جعلها تتمتع بميزة تنافسية.

### *(ز) ضمان استدامة الشبكات القائمة*

93- حفّز مؤتمر كيوتو لعام 1976 إنشاء عدد من شبكات تربية الأحياء المائية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والأمريكيتين. وتبين الأدلة أن العديد من هذه الشبكات لعب دوراً هاماً في دفع تربية الأحياء المائية إلى الأمام. ومع ذلك، تبين الأدلة أيضاً أن نجاحها في كثير من الأحيان لم يدم طويلاً؛ فقد كان يزدهر عندما يكون هناك دعم مالي خارجي ويتلاشى في غياب هذا الأخير. وكانت الاستجابة الأكثر شيوعاً لمثل هذه الحالة أن تقوم البلدان بطلب وإنشاء شبكات جديدة.

94- في حين قد يكون إنشاء شبكات جديدة فكرة جذابة على المدى القصير، لكنها قد لا تشكّل حلاً مستداماً لمشكلة تمويل هذه الشبكات المتكررة كثيراً. وهناك بالفعل مؤشرات تدل على مشاكل تمويل خطيرة وشيكة لبعض الشبكات التي أنشئت حديثاً، يمكن أن تهدد وجودها ذاته.

95- أما في أفريقيا، فما تزال شبكة أفريقيا لتربية الأحياء المائية بعد إنشائها بخمس سنوات تفتقر إلى أمانة أو مقر خاص بها وتمويلها خارجي ومرتجل[46]. وفي الأمريكيتين، تستمد شبكة تربية الأحياء المائية التمويل من اشتراكات الأعضاء، بيد أن وجود الشبكة المالي واللوجستي يعتمد في نواح عديدة على كرم البلد المضيف للأمانة الذي قدم تمويلاً لأول عامين.

96- على العكس من ذلك، وجد أعضاء *شبكة أمريكا اللاتينية للنساء العاملات في مجال مصايد الأسماك* منذ اجتماع الشبكة الأول في عام 2000 أن من الصعب عليهم عقد اجتماعات بسبب القيود المالية.

97- الشبكة شراكة بين أشخاص أو مؤسسات يعملون بتعاون وثيق نحو تحقيق أهداف محددة *ويتقاسمون تكاليف ومنافع ونتائج ومخرجات* تفاعلاتهم مع الحفاظ على استقلاليتهم الشخصية والمؤسسية[47]. وربما يمكن للتقيد بالمبادئ الواردة في هذا التعريف أن يسهم في تعزيز الوضع المالي.

[46] حالياً، يأتي هذا الدعم من برنامج إقليمي هو برنامج مصايد الأسماك المشترك بين الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا والمنظمة، وتموله الوكالة السويدية للتنمية الدولية.

[47] Hariri G. «The role of networks in the field of agricultural training and research». In: Dupuy B. (comp.), Dupuy B. (collab.). Equilibre alimentaire, agriculture et environnement en Méditerranée. Montpellier : CIHEAM, 1994. p. 121–131 (Options Méditerranéennes: Série A. Séminaires Méditerranéens; n. 24).